

المتسابقون نحو التحول الرقمي: وضْعُ مصر

11 **يُمْكِنُ أن تفتح مصر الباب أمام تحقيق تأثير اقتصادي إضافي قدره 139 مليار دولار أمريكي لعام 2030 وذلك من خلال تبني سياسات داعمة تتيح الاستفادة الكاملة من التقنيات الرقمية**

شهد الصعيد العالمي اتجاهًا متزايدًا نحو التركيز على سياسات التحول الرقمي في الاقتصاد والمجتمع والقطاع الحكومي، وقد ساهم ذلك في الانتشار الواسع للإنترنت (حسبما تشير إليه معدلات الاستخدام). فعلى سبيل المثال، نجحت مصر في الفترة من عام 2010 وحتى 2018 في تزويد مستخدمين جدد بنسبتهم 25% من سكانها بخدمة الإنترنت¹ ولعل مما أسهم في تحقيق هذا الانتشار الرقمي هو "خطة النطاق العريض الوطنية eMisr" التي أطلقتها الحكومة المصرية عام 2011 وقامت بمراجعتها عام 2014 والتي تضمنت توسيع التغطية الجغرافية لخدمات النطاق العريض وزيادة عدد المشتركين في الخدمات الرقمية². ومع ذلك، قد يكون توفير الاتصال بالإنترنت غير كافٍ مستقبلاً لتحقيق الاستفادة المثلى من التقنيات الرقمية من أجل التنمية الاقتصادية. من الممكن أن تُحقِّق مصر تأثيرًا اقتصاديًا سنويًا (على أساس مقارنة العام بالعام الأسبق) محتتملاً يصل إلى 139 مليار دولار بحلول عام 2030 وذلك في حال تبني سياسات داعمة تسهم في التحول الكامل للتقنيات الرقمية³. ومع بروز الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصادات عقب التأثير الذي أحدثته جائحة كوفيد-19، أصبحت هناك حاجة أكبر إلى تحقيق الاستفادة القصوى

من التقنيات الرقمية لارتفاع العوائد الاقتصادية. يهدف هذا التقرير الذي أعدته شركة AlphaBeta المتخصصة في الاستراتيجيات الاقتصادية (بتكليف من جوجل) إلى استكشاف الطرق التي يُمكن أن تساعد الاقتصادات الناشئة على تحقيق أكبر استفادة من التقنيات الرقمية لتحقيق مكاسب إثمارية. يركز التقرير على ستة عشرة من الاقتصادات الناشئة المهمة (نطلق عليهم اسم "المتسابقون نحو التحول الرقمي"). تضم هذه الاقتصادات الناشئة كل من الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، ومصر، وإسرائيل، وكينيا، والمكسيك، ونيجيريا، وبيرو، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا، وروسيا، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا. تستأثر هذه الدول المتسابقة نحو التحول الرقمي معًا بـ 13% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتشكل 16% من سكان العالم و 19% من مستخدمي الإنترنت عالميًا.

خَلَّصَ البحث إلى مجموعة من الرؤى حول الاقتصادات المتسابقة نحو التحول الرقمي، والتي تعتبر ذات دلالة لمصر ونوجزها في هذا المستند. يُمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في التقرير الكامل⁴.

1. حسب بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

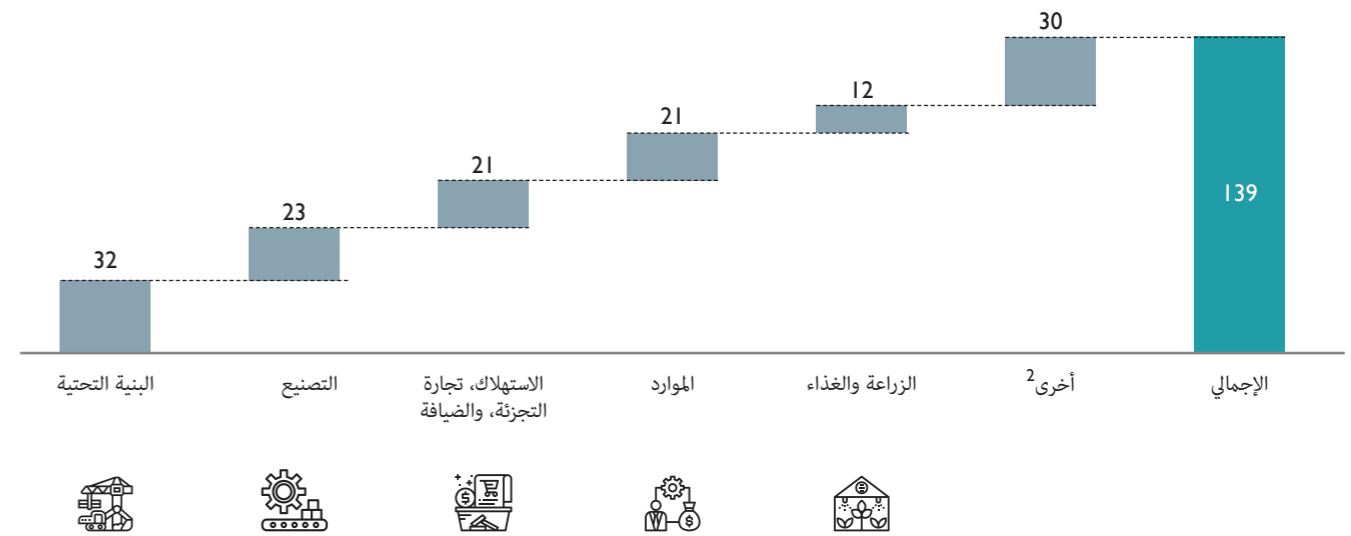
2. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2020) متاح على: http://www.mcit.gov.eg/TeleCommunications/National_Broadband_Plan_eMisr

3. تشير هذه التقديرات إلى قيمة التأثير الاقتصادي التي يُمكن أن تتحقق في حال تم تفعيل 39 طريقة لتطبيق التكنولوجيا تغطي 10 قطاعات وذلك بحلول 2030. تم تحديد حجم التأثير المتوقع بافتراض سيناريو "الرقمنة الشاملة" (رقمنة بنسبة 100%). وهذا يعني أن هذه القطاعات العشر بحاجة إلى تحقيق قفزات نوعية كبيرة لتصبح هذه القطاعات "رائدة في الرقمنة". وبالرغم من أن سيناريو "التحول الكامل إلى الرقمنة" قد يبدو غير منطقيًا من الناحية العملية إلا أن عرضه في هذا السياق يفيد في تقديم إطار يعرض مجموع ة الفرض.

4. تم إعداد هذا البحث بواسطة شركة AlphaBeta لصالح جوجل. جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير مُستفدة من التحليل الذي أجرته شركة AlphaBeta واستعانت فيه بالأبحاث والبيانات والمعلومات سواء المملوكة لها أو المتاحة للعامة. لم تُقَدِّمِ جوجل أي بيانات إضافية لأغراض هذه الدراسة، كما أنها لا تقر أو توافق على أي تقديرات قدمها التقرير.

شكل 1: الجدوى الاقتصادية من التقنيات الرقمية

التأثير الاقتصادي السنوي المتوقع في حالة التحول الشامل للرقمنة

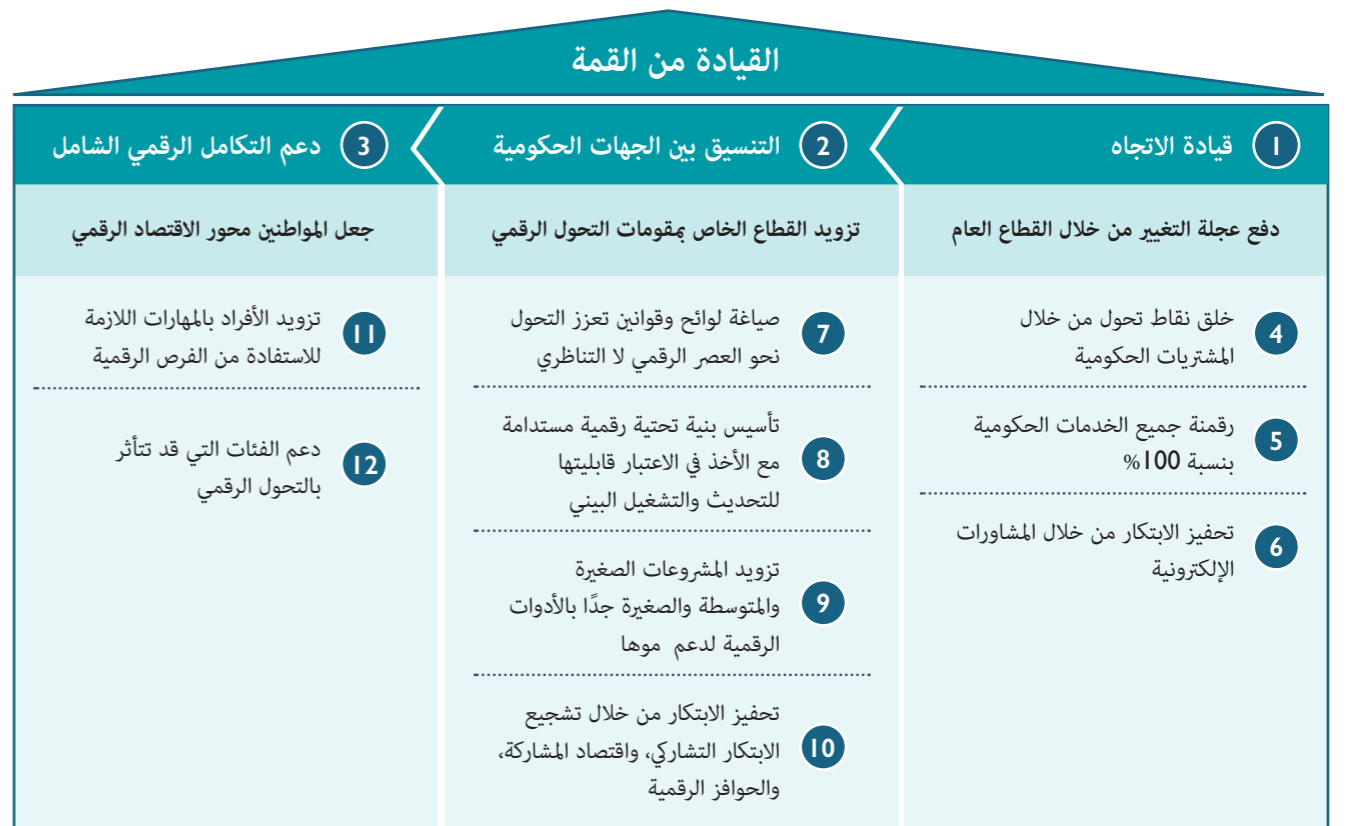
بالبيليون دولار، 2030 (تقديرات النطاق الأعلى)¹

1. لا تعكس هذه التقديرات الناتج القومي الإجمالي أو حجم السوق (الإيرادات)، ولكنها تقيس حجم التأثير الاقتصادي والذي يشمل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، والزيادة الإنتاجية، والوفرة في التكلفة، والاقتصاد في الوقت، والزيادة في الإيرادات، والزيادة في الأجور، والزيادة في الضريبة المفصلة.

2. أخرى تشمل التعليم والتدريب، والخدمات المالية، والخدمات الحكومية، والصحة، والنقل.

المصدر: تحليل شركة AlphaBeta

شكل 2: سياسات تعزيز القيمة من التقنيات الرقمية



في مصر، كما في معظم الاقتصادات المتسابقة نحو التحول الرقمي، لم ينعكس النمو السريع في انتشار الإنترنت على النمو الاقتصادي.

فعلى مر سنوات، لم يواكب النمو الاقتصادي في مصر مستوى انتشار الإنترنت بها. فعلى سبيل المثال، منذ 2013، بلغت نسبة الزيادة السنوية في عدد مستخدمي الإنترنت في مصر 12.2% في حين لم يتجاوز معدل النمو السنوي في الناتج الإجمالي المحلي 4.2%، كما ارتفعت إنتاجية العمالة بمعدل 2.8% سنويًا فقط خلال نفس الفترة.

إذا تم الانتقال من مرحلة الانتشار الرقمي إلى تحقيق نمو اقتصادي، فمن المتوقع أن تُحدث التقنيات الرقمية أثرًا تحويليًا في مصر.

يصنّف البحث التقنيات الرقمية التي تنطوي على فرص يُمكن أن تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في ثماني مجموعات. إذا افترضنا أنه تم تفعيل عددًا من طرق تطبيق التكنولوجيا بحيث تغطي المجموعات التكنولوجية الثمانية المشار إليها وتخدم عشرة قطاعات، فإن التأثير الاقتصادي السنوي لهذه التطبيقات قد يصل إلى ما يقدر بـ 139 مليار دولار أمريكي في 2030 وهو ما يمثل 55% من الناتج الإجمالي المحلي الحالي (انظر الشكل 1). من المتوقع أن تحقق 47% من العوائد الاقتصادية المحتملة من تبني التقنيات التكنولوجية في القطاعات التقليدية المتمثلة في قطاعات الموارد، والبنية التحتية، والزراعة.

هناك اثنتا عشرة أداة سياسية تندرج ضمن أربع ركائز استراتيجية للتحول من مجرد الانتشار الرقمي إلى تحقيق نمو اقتصادي من التقنيات الرقمية.

أسفرت عملية المراجعة الدقيقة لمجموعة من السياسات الرقمية الفعالة والابتكارية عن تحديد عدد من الأدوات المهمة التي تسهم في تعظيم فرص النمو الاقتصادي التي تتيحها الرقمنة (انظر الشكل 2).

وبالرغم من أن هذه الأدوات الاثنتا عشرة قد لا تكون جميعها قابلة للتطبيق على الواقع المصري، إلا أن هناك عددًا من أدوات السياسات التي ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار، نذكرها فيما يلي .

رافعة السياسة 1:

التعاون مع القطاع الخاص لابتكار خدمات ومنتجات جديدة

يمكن للحكومات والقطاع الخاص العمل معًا وتعزيز تبادل الخبرات فيما بينهم من أجل ابتكار منتجات مفيدة للطرفين. من أمثلة هذا التعاون شبكة Masterchain وهي نظام مدفوعات رقمي بتقنية سلاسل الكتل (بلوكشين) المعتمد على الإيثريوم حيث تم تطويره من قِبَل البنك المركزي الروسي ويدعمه عدد من أكبر البنوك المحلية في روسيا. يُمكن أن يسهم هذا النظام في خفض تكاليف التشغيل للبنوك المشاركة وتعزيز أمن القطاع المصرفي في روسيا من خلال الاحتفاظ بقواعد البيانات الرقمية لسجلات المعاملات.⁵ وبالرغم من أن مثل هذه الشراكات قد تكون مفيدة بشكل كبير للطرفين إلا أنها قد تكون صعبة التنفيذ أيضًا. في الكثير من الاقتصادات الناهضة، تفتقر الحكومات إلى ثقافة تشجيع التعاون مع القطاع الخاص. للتغلب على هذه التحديات، يجب الالتزام بوضع مبادئ استرشادية للتعاون وتجنب التقييد بموردين معينهم عند شراء السلع والخدمات.

تستمر في الصفحة 4

رافعة السياسة 2:

إعادة توظيف البنية التحتية الحالية لدعم الوصول الرقمي

يُمكن إعادة توظيف البنية التحتية العامة لتوفير الاتصال بالإنترنت للمجتمعات التي تعاني حرمانًا. يتطلب ذلك وجود شبكة من البنية التحتية العامة (مباني عامة، ومواصلات، ومرافق، وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات) التي يمكن تسخيرها لإتاحة الوصول إلى الإنترنت. في رومانيا على سبيل المثال، تم إطلاق برنامج "Bibliotek" وهو برنامج وطني يهدف إلى سد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في جودة اتصال النطاق العريض، حيث أتاح البرنامج توفير أجهزة كمبيوتر وبرمجيات ودعم تقني لعدد 2280 مكتبة عامة تغطي نطاق جغرافي واسع وتتمتع ببنية تحتية راسخة.⁶

رافعة السياسة 3:

تنفيذ الدورات التدريبية المُوجّهة والبرامج الاجتماعية والسلوكية الداعمة للتحول الرقمي

يُمكن أن تسهم مبادرات التدريب في إطلاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على التقنيات الرقمية الحديثة المرتبطة بالقطاعات التي يعملون فيها، وتنمية مهاراتهم لدعم التحول الرقمي. يُمكن تنظيم هذه الدورات التدريبية بالشراكة مع مزودي الحلول. فعلى سبيل المثال، تستهدف شركة "Gapura Digital" - وهي شركة تُدعمها جوجل - تدريب نحو 1.47 مليون شخص من العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في إندونيسيا لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من المنصات الرقمية كقنوات التسويق الرقمي لتوسيع أعمالهم.⁷ ومن أمثلة هذه البرامج أيضًا برنامج Digilyft Kickstart في دولة السويد، الذي هدف إلى تمكين الشركات الصناعية من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية من خلال رفع الوعي، وهو يثبت إمكانية تنفيذ مثل هذه المبادرات بالتعاون المشترك بين الحكومات والكيانات الصناعية.⁸

5. حسب بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

6. World Bank (2018), "Competing in the Digital Age Policy Implications for the Russian Federation" .

7. الاتحاد الأوروبي (2018), "Bibliotek" رسم مستغل أوروبا الرقمي - مشاريع على: <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/content/bibliotek>

8. Google (2020), "Gapura Digital" .

9. Readie and Nesta (2018), Delivering Digital Skills - A guide to preparing the workforce for an inclusive digital economy .

https://media.nesta.org.uk/documents/Readie_Digital_Skills_booklet_online.pdf

وبالرغم من أن هذه الأدوات الاثنتا عشرة قد لا تكون جميعها قابلة للتطبيق على الواقع المصري، إلا أن هناك عدداً من أدوات السياسات التي ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار، نذكرها فيما يلي .

رافعة السياسة 6:

تشجيع اقتصاد المشاركة في القطاعات غير الخدمية

يُمكن أن تسهم التقنيات الرقمية كتقنية إنترنت الأشياء في تسير مشاركة الأصول الثابتة (مثل المعدات والمخازن) مما يسهم في خفض التكاليف الثابتة وتحويلها إلى تكاليف متغيرة مستمرة. يشير الواقع إلى أن معظم الابتكارات في هذا الجانب تتعلق بقطاع الخدمات (مشاركة السيارات، ومشاركة العقارات) مع إسهام محدود في القطاعات التقليدية كقطاعات الصناعة والزراعة. من أمثلة الشركات التي تدعم هذا الاتجاه شركة Hello Tractor حيث تعمل كحلقة وصل بين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة ممن هم بحاجة إلى الجرارات وأصحابها، مع توفير مستوى تأمين للجرارات من خلال خاصة تتبع الأصول والمراقبة عن بُعد¹¹.

رافعة السياسة 7:

تعظيم الاستفادة من الأدوات السلوكية لتعزيز التحول الرقمي وتحسين الاستخدام

تستخدم الحكومات حول العالم التقنيات السلوكية في تواصلهم الرقمي مع الأفراد للتأثير في السلوك وتعزيز التحول الرقمي. إحدى الاستراتيجيات الناجحة في هذا الصدد هي استخدام مجموعات الأقران لتغيير السلوك. في عام 2016، استخدم بنك HSBC محفزات معينة اعتمدت على توظيف مجموعات الأقران لتشجيع العملاء على تنمية عادات الادخار وترشيد الإنفاق¹²، حيث تم تطوير تطبيق مخصص يخبر العملاء بحجم إنفاقهم وادخارهم مقارنة بالعملاء الآخرين في نفس فئة الدخل. وعلى نحو مماثل، تم استخدام تقنيات مشابهة من قِبَل شركات الطاقة بهدف ترشيد الاستهلاك. لضمان النجاح عند توظيف هذه التقنيات، يجب الإلمام الشامل بالعمليات والتجيزات التي تؤثر على المستخدمين النهائيين عند اتخاذ قراراتهم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدراسات الاستطلاعية والمراجعات الشاملة.

رافعة السياسة 4:

تعزيز الحوسبة السحابية لتحقيق عوائد في القطاع الحكومي ناتجة عن زيادة الكفاءة

تُعتبر تقنية السحابة -لا سيما التخزين السحابي والحوسبة السحابية- من التقنيات التمكينية التي يُمكن استخدامها في تطبيقات مختلفة. إن توظيف الحوسبة السحابية في جميع القطاعات الحكومية يُمكن أن يسهم في تحقيق عوائد كبيرة نتيجة لزيادة الكفاءة، فضلاً عن تحقيق وفرة في تكاليف ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الحكومي. فعلى سبيل المثال، شرعت الحكومة المصرية في عام 2014 في العمل على استراتيجية السحابة الحكومية (EG-Cloud) والتي تهدف إلى دعم الجهات الحكومية لتقديم خدمات سريعة وموثوق بها¹⁰.

رافعة السياسة 5:

تأسيس بنية تحتية رقمية مستدامة مع الأخذ في الاعتبار قابليتها للتحديث والتشغيل البيئي

في العصر التكنولوجي سريع التطور الذي نعيشه، غالباً ما نواجه تحديات عندما نتقيد في بناء البنية التحتية الرقمية بتكنولوجيا معينة حيث قد ينتهي الأمر بهذه التكنولوجيا إلى أن تصبح متقادمة مستقبلاً. وبالمثل، عندما نتقيد في بناء البنية التحتية الرقمية بمزودين بعينهم، فإن هذا قد يسبب مشاكل في التشغيل البيئي وهو ما يترتب عليه الحاجة إلى التجزئة، ويتسبب في ارتفاع تكاليف المعاملات، ويفضي إلى مشاكل في المنافسة. حققت الهند نجاحاً كبيراً في تطوير واجهة دفع موحدة (UPI) تسهل المعاملات بين البنوك. تتيح بوابة الدفع للعملاء من بنوك مختلفة تحويل الأموال بين الحسابات بكل سلاسة.



10. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2014)، «استراتيجية الحوسبة السحابية المصرية (EG-Cloud)». متاح على: http://www.mcit.gov.eg/Publication/Publication_Summary/856/

11. موقع Hello Tractor. متاح من خلال الرابط التالي: <https://www.hellotractor.com/about-us/>

12. "The Thinking Brand (2016)، "HSBC #Nudge Campaign"، حملة التغيير بالأرقام» متاح على: <https://thethinkingbrand.wordpress.com/2016/10/31/hsbc-nudge-campaign/>

من المعلومات التفصيلية حول هذا البحث، يرجى الرجوع إلى التقرير الكامل للبحث من خلال هذا الرابط:

<https://alphabeta.com/our-research/the-digital-sprinters-capturing-a-us34-trillion-through-innovative-public-policy/>

Prepared by AlphaBeta

alphaBeta
strategy x economics

SINGAPORE
Level 4, 1 Upper Circular Road
Singapore, 058400
Tel: +65 6443 6480
Singapore@alphabeta.com